شنـاشيـل

حادث مروع في جامعة بغداد

■ عدنان حسين

أعرف أنني في بلد يحفل بكل ما هو عجيب وغريب. وأعرف أن في بلدي هذا من العجائب والغرائب ما لا نظير له في أي بلد آخر. وعلى سبيل المثال فان من العجيب والغريب ومما لا مثيل له خارج حدودنا أن حكومتنا وبرلماننا يعلمان علم اليقين بوجود عشرات الآلاف من مزوّري الشهادات الذين يحتل بعضهم منصب الوزير أو النائب، ولا يحدث أي شيء لهم، بل يسعى البعض إلى العفو عنهم!

ومع هذا، ومع إنني وطّنت نفسي على احتمال مواجهة كل ما هو استثنائي وفريد من نوعه وغير مألوف في بلدي هذا، لم يخطر في بالي البتة أن أكون شاهداً عياناً على حادث مروّع كالذي وقع أمام عيني أمس في جامعة بغداد.

أمس كان علي أن أراجع مقر الجامعة في الجادرية لاستخراج وثيقة تخرّج جديدة بدل القديمة التي صدرت منذ أربعين سنة... أشياء كثيرة تغيّرت خلال الاثنتين والثلاثين سنة الماضية التي لم أدخل فيها حرم الجامعة في الجادرية، فهذه المرة انتقل العديد من الكليات إلى هذا المكان، وبينها مقصدي كلية الإعلام وريثة قسم الصحافة بجامعة بغداد الذي تخرجت منه.

وجدت الجامعة محتشدة بعض الشيء بالحضور من الطلبة الذين جاء بعضهم لتسلم نتيجته لهذا العام... سعدت في كلية الإعلام لأنني وجدتها وقد أصبحت صرحا كبيراً، وقد ضجّت ممراتها وقاعاتها الكثيرة بأحاديث طلبتها اليافعين.

بجوار كلية الإعلام كانت ثمة كافتيريا لجأ إليها بعض الطلبة للارتواء بالمشروبات الباردة أو الساخنة. والى الجوار كان ثمة موقف لباصات النقل الكبيرة التي سرعان ما امتلأ أحدها بالركاب ليحملنا إلى خارج الحرم حيث لم يطل انتظارنا أكثر من خمس دقائق. وعند مدخل الحرم كانت العشرات من الباصات الصغيرة (كيات) تنتظر من دون أن يطول بها الانتظار هي الأخرى لتنطلق في مختلف الاتجاهات: الباب الشرقي، باب المعظم، بغداد الجديدة، الكاظمية، وسواها.

ماذا عن الحادث؟ أين وقع ومتى وكيف؟

بالنسبة لي كان الحادث مروّعا للغاية.. لم أتخيل وقوعه في جامعة بغداد بالذات باعتبارها عرين النخبة الحالية والنخبة التي ستتكون.. قبل أربعين سنة، حين كنت طالبا في هذه الجامعة، ما كان يقع حادث كهذا أبدا ولا كان يمكن تصور وقوعه في أي حال.

عند مدخل الجامعة وعبر شوارعها وممراتها وفي الكافتيريا المجاورة لكلية الإعلام وفي الباصات العاملة داخل الجامعة وخارجها كانت عيناي تبحثان عن كشك لبيع الصحف والمجلات والكتب وعن أحد من الطلبة يحمل صحيفة أو مجلة، لكنني كنت كمن يبحث في صحراء الربع الخالي عن واحة! الأكثر ترويعاً إن كلية الإعلام، التي أمضيت فيها بعض الوقت وتجولت بين أقسامها انتظاراً لصدور وثيقة تخرجي، لم ألحظ فيها من يحمل صحيفة أو مجلة أو حتى كتاباً!

إعذروني إن كنت قد أهدرت وقتكم وأنا اكتب عن عدم وجود كشك للصحف في الجامعة الكبيرة وعدم ملاحظتي وجود صحيفة أو مجلة في يد أحد من الطلبة، ذلك انه كان أمراً صادماً لي للغاية.. بالنسبة لي كان مهولاً، إذ شعرت وأنا أغادر حرم الجامعة كما لو أنني تعرضت لحادث مروّع أو كنت شاهداً عياناً عليه.. في أيامنا كانت الصحف والمجلات والكتب من ضروريات الكثير من طلبة الجامعة، مثل البدلات الأنيقة والأقلام الفاخرة... كانت أكشاك الصحف والمجلات والكتب تحيط بمباني الكليات المتناثرة في المنطقة الممتدة من باب المعظم إلى راغبة خاتون والأعظمية.

في خطبهم يحرص رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان ورئيس الوزراء وسواهم من كبار مسؤولي الدولة على مناشدة أبناء الشعب بان يكونوا واعين للمخاطر المحدقة ببلادنا.. من أين وكيف يتأتى الوعي لشعب حتى نخبته لا تقرأ الصحف والمجلات والكتب؟

القانون لا يسمح لهم لكن بالإمكان التحايل عليه

الـوزراء المشـمولون بالترشـيق لـن يعودوا إلى البرلمان إلا بالصفقات

◆ الخـارجـون مـن الحكـومـة يحصلون عـلـى تـقـاعـد بـخـدمـة ٦ أشهر

□ بـغـداد/ إيـاس حسـام الساموك

المالكي يبحث عن ٢٥ وزارة

اعتبرت اللجنة القانونية في مجلس النواب أن السبيل الوحيد لإرجاع أعضائه الذين صاروا وزراء، إلى البرلمان يكون من خلال التحايل على القانون وعقد اتفاقات سياسية وإجبار مجلس النواب على إعادتهم، فيما نفى مقرب من رئيس البرلمان أسامة النجيفي إمكانية تحقق الأمر كونه محكماً بالنظام الداخلي والتشريعات ذات الصلة.

جاء ذلك في وقت أكدت مصادر أن الوزير المشمول بالترشيق سيحال إلى التقاعد وبالتالي يتسلم ٨٠ بالمئة من راتبه حين كان بالمنصب بالرغم من قلة خدمته في الوزارة، لان القانون يعطيهم الحق كونهم استمروا في مناصبهم ستة اشهر لافتة إلى أن الترشيق لن يؤثر على ميزانية الدولة باعتباره شكلياً يقتصر على تقليل أعداد الوزراء فقط لا تقنين مصروفات المال العام مع أن راتب الوزير كبير جدا، لاسيما وزارات الدولة التي استحدثت للترضيات السياسية فقط وليست فيها أية خدمة للمواطن العراقي.

وأضافت المصادر لـ"المدى" لا يحق قانونيا للوزير الرجوع إلى مجلس النواب وإجبار نائب معين على التنازل لمصلحته، إلا أنها أكدت "حال وجود توافق سياسي وهو الطابع العام في الحراك، فأن الوزير يسترد منصبه كنائب في مجلس النواب رغم مخالفته للقانون، شريطة ألا تكون هناك شكوى من داخل البرلمان على هذا الحال".

وكانت تقارير صحفية قد نقلت عن وزراء مشمولين بالترشيق أو الدمج أو الإقالة، مناشداتهم لكتلهم السياسية من اجل العودة إلى منصبهم السابق في مجلس النواب.

وتشير المصادر ذاتها إلى وجود مخاوف لدى النواب الذين صعدوا إلى البرلمان كبدلاء عمن تبوأ منصبا تنفيذيا، من أن تجبرهم قياداتهم السياسية في التخلي عن المقعد البرلماني للوزير إذا ما خرج من منصبه.

وتتابع "هناك تجربة سابقة خالفت فيها الكتل السياسية نص القانون واعتمدت على التوافقات عندما رشحت شخصيات إلى مجلس النواب من محافظات غير التي فاز فيها النائب الذي تحول إلى وزير فيما بعد".

اللجنة القانونية في مجلس النواب شددت على أن التشريعات تمنع من كان نائبا في البرلمان العودة إلى منصبه بعد تقديم استقالته، غير أنها ألمحت إلى إمكانية تحقق ذلك إذا ما وجد توافق سياسي بين القادة.

عضو اللجنة، النائب عن المجلس الإسلامي الأعلى حسون الفتلاوي، أشار إلى أن القانون واضح وصريح بهذا الصدد ولا يحق للنائب الذي تحول إلى وزير العودة إلى البرلمان، مستطردا "أما الحديث عن وجود حالات انتهاك للقانون في مجلس النواب، فأن هناك دعاوى أمام محكمة التمييز لم تحسم حتى اللحظة".

يشار إلى أن أزمة أثيرت حول ترشيح جواد البولاني إلى البرلمان والذي كان مرشحا عن محافظة بغداد بديلا عن علي الصجري وزير الدولة للشؤون الخارجية وهو مرشح عن محافظة صلاح الدين، حيث طالب أعضاء في ائتلاف وحدة العراق والذي ينتمي إليه كل منهما بإعطاء مقعد الصجري إلى مرشح آخر من صلاح الدين وفق للقانون.

ولم يستبعد الفتلاوي في تصريحه لـ"المدى" أن يُجبَر مجلس النواب على إرجاع الوزراء إليه إذا ما حصلت اتفاقات سياسية بين القيادات الرفيعة داخل الكتل البرلمانية بالنظر إلى أن عددا لا يستهان به من هذه القيادات أصبح في مناصب تنفيذية في الغالب أنها تشريفية وارضائية.

وفي سياق متصل، لا يرى التيار الصدري أن هناك داعي للقلق في مسألة رجوع الوزراء إلى البرلمان، معولا على النظام الداخلي لمجلس النواب والذي يمنع مثل هكذا أمر.

ويوضح النائب عن تيار الأحرار جواد الجبوري "مسألة رجوع الوزير إلى البرلمان أمر مستبعد ولا يمكن أن تتحقق مطالب بعض الوزراء في الرجوع كنواب لان عملية الاستبدال منصوص عليها في التشريعات ذات الصلة والنظام الداخلي لمجلس النواب". ونوه الجبوري في اتصال هاتفي مع "المدى" أمس إلى "أن الذي كلف بمنصب الوزير يجب أن يفكر بعدم وجود خيار ثالث، إما أداء مهامه بالشكل الصحيح الذي يرضي به الشعب وبالتالي يصعد إلى مناصب أعلى، أو أن يفشل بما كلف به ومن ثم تسحب الثقة عنه ولا يبقى مكانه في مجلس النواب محجوزا في هذه الحالة بالرغم من انه انتخب من قبل الشعب"، مشددا على ضرورة أن يتحمل الوزير جميع المتغيرات التي تلاقيه وألا يتمسك بالبرلمان الذي تخلى عنه مقابل الحصول على منصب الوزير كان المفترض أن يكون للمصلحة العامة- على حد قوله.

من ناحيته، مقرر مجلس النواب، هو الآخر استبعد إمكانية رجوع الوزراء إلى البرلمان.

إذ قال محمد الخالدي وهو قيادي في تجمع عراقيون بزعامة رئيس البرلمان أسامة النجيفي "إن قوانين تحكم اختيار الوزراء والتي من بينها ضرورة الاستقالة من مجلس النواب"، مبينا "أن أي وزير لم يمارس مهامه التنفيذية في هذه التشكيلة الا بعد تقديمه استقالة انقطعت من خلالها علاقته بمجلس النواب ولا يوجد هنالك أية للعودة إليه".

وحيال المخاوف من تدخل الاتفاقات السياسية بين الزعماء للتحايل على القانون قال مقرر البرلمان في تصريح لـ"المدى" أمس "إن الأمر لا يمكن ربطه نهائيا بالاتفاقيات السياسية ولا يمكن إخراج أي نائب بالقوة كونه أدى القسم أمام البرلمان والشعب".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد شدد في وقت سابق على ضرورة إجراء ترشيق وزاري يكون بحسب نواب في دولة القانون إما بدمج وزارات او إلغاء البعض خصوصا وزارات الدولة، إلا أن ائتلاف العراقية وبحسب مصادر مقربة من زعيمه إياد علاوي أكدت عدم تسلم الأخير أي طلب رسمي لإجراء مفاوضات بشأن تقليل الكابينة الوزارية.

قوى خارج اللعبة: نتحمل المسؤولية والشارع أفضل مكان لنا

□ متابعة/ المدى

يرى مراقبون أن ضعف حضور الأحزاب والقوى الديمقراطية في العملية السياسية يعود لأسباب تتحملها تلك القوى نفسها، فضلا عن طبيعة العملية السياسية التي شهدها العراق بعد تغيير النظام عام ٢٠٠٣.

إلى ذلك يأخذ المحلل السياسي عبد المنعم الاعسم على القوى الديمقراطية وقوفها موقف المتفرج أحيانا من الصراعات السياسية التي قادتها قوىً استمرأت الخيارات الطائفية والقومية.

ونقلت إذاعة العراق الحر عن الاعسم انه لو تسنى لقوى الديمقراطية تقييمُ وضعها، وتحديد مصادر قوتها وتحشيد قطاعات شعبية أوسع، فإنها قد تدفع إلى تغيير الواقع السياسي.

مجموعة أحزاب وقوى وشخصيات ديمقراطية وليبرالية سعت من خلال تشكيل تيار خاص بها مؤخرا، إلى استقطاب الأوساط التي تأمل ببناء الدولة المدنية الديمقراطية في العراق "وفق رؤية إستراتيجية لمعالجة الأزمة الاقتصادية الاجتماعية الراهنة"، بحسب بيان عن اللجنة المنسقة لتلك القوى.

ويرى سكرتير الحزب الشيوعي العراقي (وهو احد مكونات هذا التيار)، بان موسما جديدا يتيح للقوى الديمقراطية والليبرالية تأكيد حضورها وسعيها إلى التغيير.

وأشار حميد مجيد موسى إلى التظاهرات المطلبية التي يشارك بها طيف منوع من المواطنين.

من جانبه يجد أمين الحركة الاشتراكية العربية عبد الإله النصراوي، أن حل الأزمة السياسية العراقية يكمنُ في بناء الدولة المدنية الديمقراطية التي تساوي بين العراقيين، مشيرا إلى أن النظام الديمقراطي الحقيقي مفتقدٌ في العراق اليوم، وأن ما موجود هو نظام توافقي يقوم على المحاصصة الطائفية السياسية.

وقال النصراوي أن القوى المكونة لـ"التيار الديمقراطي العراقي"، لم تفلح بالحصول على تمثيل لها في مجلس النواب الحالي، ما يكشف عن مفارقة مريرة.

ويعترف سكرتير الحزب الشيوعي حميد مجيد موسى، بأن قوى التيار كثيرا ما تعرضت للإقصاء والمعاناة، لكن إصرارها على المواصلة والانتصار لمطالب المواطنين تجعلها جديرة بامتلاك المستقبل بحسب تعبير موسى.

وتابع بالقول: "هل تسمح القوى المتحكمة بالعملية السياسية والتي تحتل جُلَ مقاعد مجلس النواب اليوم، إحداث تغيير جوهري في طبيعة العملية السياسية. بما قد يقلص من مساحة حضورها وقوتها؟

يعترف أمين الحركة الاشتراكية العربية عبد الإله النصراوي بصعوبة ذلك، لكنه يحث في الوقت نفسه مختلف القوى على العمل لبناء مشروع دولة مدنية وطنية بحسب وصفه.

ويذهب النصراوي ابعدَ من ذلك، من خلال اتهامه العملية السياسية ونظامَ التوافق والمحاصصة، بالتسبب في تدمير العراق، منبها إلى الأصوات الداعية مؤخرا إلى إقامة فدراليات بهويات طائفية.

يذكر أن البلاغ الذي صدر عن اجتماع قادة الأحزاب والحركات الديمقراطية مؤخرا، أشار إلى تناول آخر التطورات السياسية والاستعصاء في العملية السياسية، واستعراض الحلول الدستورية التي تساعد على الخروج من الأزمة، ومنها فكرة "إجراء الانتخابات المبكرة".

بحسب البلاغ، سألتُ المحلل السياسي عبد المنعم الاعسم عن مدى قدرة التيار الديمقراطي على إجراء تغيير في شكل العملية السياسية في العراق، فاعترف بصعوبة المهمة، وان مواجهة القوى المتحكمة بالعملية السياسية اليوم، ليست يسيرة لكن لعبة الصراعات قد تتيح فرصا أوفر للديمقراطيين، لكنه لم ينف وجودَ الفرصة، مع اتساع مساحة المناصرين للخيار الديمقراطي في العراق. يشار إلى أن اغلب الكتل السياسية التي خسرت في انتخابات السابع من آذار وجهت انتقادات حادة لقانون الانتخابات النافذ، على أساس انه مناف للقواعد الديمقراطية.

وكان مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى العراق ستيفان دي ميستورا انتقد في وقت سابق النواب العراقيين لإسقاط فقرة من قانون الانتخابات وضعت لحماية حقوق الأقليات.

وقال دي ميستورا إنه قد اندهش وأحبط بسبب حذف تلك الفقرة وطالب بإعادتها بأسرع ما يمكن.

وكانت المادة ٥٠ من قانون الانتخابات المحلية العراقي قد تضمن عدداً محدداً من المقاعد في مجالس المحافظات للأقليات العراقية المختلفة.

النزاهة النيابية تنبش في ملف الوزراء السابقين

□ متابعة/ المدى

كشفت لجنة النزاهة النيابية عن أنها عازمة على فتح جميع ملفات الفساد في الحكومات المتعاقبة على العراق من عام ٢٠٠٣ ولغاية الآن، مبينة أن ملف ضياع أموال من صندوق تنمية العراق كان من بين الملفات التي كشفت عنها اللجنة.

ويعاني العراق من استشراء ظاهرة الفساد المالي والإداري بجميع مرافقه ومؤسساته الحكومية، وتصنفه الحكومة على أنه إرهاب من نوع آخر، فيما يعزو مراقبون تزايد معدلات الفساد إلى ضعف الإجراءات الرقابية وعدم استقرار الوضع السياسي والأمني في البلاد.

وقالت عضو اللجنة عالية نصيف لوكالة كردستان للانباء، إن "لجنتها عازمة على فتح جميع ملفات الفساد التي حصلت في البلاد منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية الآن"، مبينة أن "اللجنة نجحت في الكشف عن ضياع ١٧,٥ مليار دولار من صندوق تنمية العراق في إبان الحاكم المدني للعراق بول بريمر".

وأوضحت نصيف أن "اللجنة تحقق حاليا في العديد من ملفات الفساد في الحكومات المتعاقبة على العراق بعد التغيير"، لافتة إلى أن "القرارات القضائية التي أصدرتها محكمة البصرة باعتقال وزيري التجارة السابقين عبد الفلاح السوداني وصفاء الدين الصافي لا تعني إنهما مدانان بقضية الفساد".

وكان قاض في محافظة البصرة قد اصدر قبل عشرةً أيام مذكرة إلقاء القبض بحق وزير التجارة الأسبق عبد الفلاح السوداني ووزير التجارة بالوكالة صفاء الدين الصافي الذي يشغل حاليا منصب وزير الدولة لشؤون مجلس النواب على خلفية ملفات فساد مالية.

وتحقق اللجنة الاقتصادية النيابية بملف الزيت الفاسد في مخازن بميناء البصرة الذي استورد بمبلغ تجاوز ٥٠ مليون دولار، فيما تحقق اللجنة أيضا بملف الفساد المتعلق بالشاي والحليب الفاسد في مخازن محافظتي كركوك والأنبار.

وفيما تصاعدت حدة الانتقادات الموجهة إلى الحكومة بشأن غياب مفردات البطاقة التموينية قررت الأخيرة توزيع مبلغ (١٥) ألف دينار عراقي لكل مواطن كتعويض لمفردات البطاقة التموينية التي لم يتم تجهيزها خلال الأشهر الماضية.

وتعتمد شريحة واسعة من العراقيين في غذائها الأساسي على ما تتزود به عن طريق البطاقة التموينية وذلك منذ بدء الحصار الدولي على العراق في العام ١٩٩١ عقب غزو صدام الكويت.

وتتضمن البطاقة التموينية توزيع خمس مواد غذائية رئيسية على العوائل العراقية شهريا، هي الدقيق والرز والزيت والسكر، إضافة إلى حليب الأطفال وبسعر رمزي، غير أن المواطنين يشتكون من عدم تسلمهم المفردات كاملا منذ أكثر من سنة.

ويطبق النظام بشكل أساسي منذ عام ١٩٩٦ وكان يتضمن توزيع أكثر من ١٠ مواد بينها البقوليات ومعجون الطماطم ومساحيق الغسيل التي رفعت من البطاقة في العام الماضي.

أنـبـاء

في انتظار أجوبة دولة القانون

■ جددت القائمة العراقية التي يتزعمها رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي مطالبتها ائتلاف دولة القانون بالرد على الأسئلة التي وجهت بشأن تنفيذ بنود اتفاقيات أربيل، مبينة أن الاجتماعات متوقفة على الإجابات التي من المفترض الحصول عليها من دولة القانون.

وقال عضو القائمة زياد الذرب لوكالة كردستان للانباء إن "الاجتماعات بين القائمة العراقية وقائمة ائتلاف دولة القانون متوقفة حاليا، وقائمته تنتظر الرد على الأسئلة".

وأوضح الذرب أن "قائمته أرسلت ستة أسئلة تتعلق باتفاقيات أربيل ومدى تطبيقها، ولكن إلى الآن لم يكن هناك رد من دولة القانون".

الوسط قد يلتحق بقطار العراقية

■ توقع تحالف الوسط اتخاذ موقف بشأن اندماجه مع القائمة العراقية خلال الأيام الثلاثة المقبلة، مؤكدا أن المباحثات بين الائتلافين لازالت شفوية حتى الآن.

وقال النائب عن تحالف الوسط خالد الفهداوي إن "التحالف يعقد منذ عدة أشهر اجتماعات مع أطراف داخل القائمة العراقية للتقارب بينهما"، مبينا أن "التفاهمات بين الوسط والعراقية ربما ترتقي في القريب العاجل إلى اندماج أو تحالف بين القائمتين".

وأضاف الفهداوي أن "كتلة الوسط بانتظار عودة رئيسها إياد السامرائي من السفر من اجل التباحث بشكل رسمي.

النجيفي قلق .. ويريد تحقيقات سريعة

■ أعرب رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي عن قلقه من تزايد أعمال العنف في البلاد، وفي حين دعا الأجهزة الأمنية إلى أخذ دورها الحقيقي في التصدي لهذه الأعمال، طالب بعرض نتائج التحقيقات التي أجريت في الهجمات السابقة.

وشدد النجيفي في بيان أصدره مكتبه أمس على "ضرورة أن تأخذ الأجهزة الأمنية دورها الحقيقي في التصدي للحد من هذه الأعمال ومعالجة الخروق المتكررة بشكل سريع وجدي"، مطالبا بـ"عرض نتائج التحقيقات التي أجريت في الهجمات السابقة".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٨٩ بيروت. الحمرا. شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون